شريعة اليابان

المصادر: أقسام دساتير الشعوب، دساتير الأمم الحقوقية، الأدبية، مكتبة الأرشيف، الفروض، البنود، الأحكام، الإدارية.

أصل شريعة اليابان: قد أخذ اليابان مدنيتهم وعلومهم عن الصينيين ولا يختلف المشهور عنهم تعاملهم بالبأس مثل تقريباً من الذي يعاملون به اليابانيون في هذه الأيام.

وتنحصر الحقوق العائلية عندهم على الأقدام البنوي والبنوة وفي القانون الأخلاقي والأخلاق.

والأخلاق تجري تبعاً لبعض القواعد فعلى من يطلب قتال أحد من يراجع الحكومة بذلك فيعطى إذا طلب خبره إذا وجد محقاً ومتى قتل قاتل فعليه أن يراجع القرب مختصر لحل الحالة ويعطي الحق إلى ورثته والذي حتى تنتهي الأحكام ويجوز التصريح على قاتل بأخذ الرجل وتسليمه لهذا القانون رسمياً في ١٧ [illegible] ولادة صدرها الأمير [illegible] وقد [illegible] في العصر الحاضر فحكمه أحسن كل يجري فيها العذيب الشديد والعذيب الذي يشد وحتى الخراز لا أحد يأتي منهم بوضع الأيدي في هذا العمل الخبيث وهذا أن الخراز كزوجة العذاب هذا ما ذكر وحرر الرد والقتل الإعدام والسارق يجبر على إرجاع المسروق أو قيمته بالنسبة إلى المال المسروق وإذا عجز سارق عن أداء ذلك تسلم عقاب الحالات الأخرى المالية نحوه والحاكم على أحد من السادة أو من رجال العسكريين الإعدام كل عليه أن يقر بفعله وسيفه.

القانون وسائر العقاب: أكتب هذا القانون في سنة [illegible] الميلادي ونشر في سنة ١٨٩٩ وعلى ما يقول [illegible] هو الذي عقده. وهذا الدستور ينقسم إلى ثني عشر كتاباً ولم يحفظ منه إلا الإرشاد وإليك قراءة أحكامه.

في الجنايات: تنقسم الجنايات إلى قسمين كبرى وعادية.

فالجنايات الكبرى تستلزم الإعدام وتحكم على قاتل الوالد في اليوم الثاني وليس الجنايات

الكبرى من عدو فط وليس هذا من اسباب التخفيف وهي كالمؤامرات ضد الامبراطور والتعرض له بأذى واحتقار المقدسات وقتل الاقرباء وما اليها مما يوجد فيه اسباب مشددة للعقاب . كان عقد الصلح في المسائل العقابية ممنوعاً والعقاب انما هو من الحكومة ويجوز ولي القتيل الاشتغال لكافة مدى العمر عفواً اذا تصالح مع الجاني في جرائم القتل واذا اخذ بدلاً عفواً من القاتل عوامل معاملة الصوص ويستنتج من هذا ان الصلح كان في الرمن القديم في الامور الجزائية جائزاً الا انه قد منع اجبراً

الاشتراك في الجرائم : ان العقاب في الجرائم العمدية درجات متفاوتة وعلى هذه النسبة يعامل الشريك وبما ان الشريك اذا حضر الفعل يقارع الجرم مع الذي ساعده على ارتكاب الجريمة يعتبر كأنه فاعل مستقل

انواع العقاب : قد ذكر دستور سنة ١٧٠١ اربعة انواع للعقاب : الاعدام بالتعذيب، والسخرة ، الجلد . ولا زال هذه الاربعة انواع معمولاً عليها في دستور عهدنا الحالي.

والعقوبات تتقسم بالنسبة الى كيفية اقتراف الجرم الى درجات والاعدام احياناً يكون بقطع الرأس وآخر بالصلب وغير الاصناف المذكورة والفقرة في ذلك تتوقف الى المحكمة عليه ايضاً

والانسان القادر نفسه بدية يقدمها للمحكومة كما في الصين لا ولي المجني عليه وذلك بناء على خطر الصلح مع الخصم في جرائم القتل كما مر

واذا كان الجاني هو وقاتاً فقيره من الوظيفة يعد من عناصر العقاب وللحكومة الحق في الصلح وعدمه وعلى كل من يقاوم على جريمة ان يخبر الحكومة بها

ويخير اقرباء المجني عليه في الجرائم الكبرى ولا سيما القتل على اخبار الحكومة بها بمجرد وقوعها

اما الآن فلم يبق في البلاد الراقية الا عقاب الاعدام بحرية الحكومة ومعاقبة الحكومة من العقاب والتعذيب تبعاً لبعض القواعد كما ذكرنا . والجرم الذي يخبر الحكومة قبل اجراء التحقيقات يعفى من كل نوع من العقاب

دستور الانظمة الحقوقية والادارية : قد وضع [illegible] في سنة ١٧٠١ ميلادي دستور النظم الحقوقية والادارية في البلاد وفيه يعامل فيه ذا الفصل طبقاً آتياً وذكر في

هما الدستور للنظم الاداريه مع تشكل العائلة وحقوق الملكية ايضاً

حقوق العائلة والورثة : ان ما يقال في العائلة قليل جداً ويكفي في ذلك مراجعة حقوق الصين اذ لا يختلف قانون اليابان في الخطبة وعقد النكاح والزوجات الثانويات والتبني والطلاق ، ونفوذ الاب عن قانون الصين في شيء تقريباً اما مسألة الوراثة مع محافظتهم على احكام قانون الصين الاصلية فيها فقد ادخلوا عليه ما ليس منه فينتقل ارث الزوج الذي لم يوصي لاحد بماله الى زوجته وولدها وولادها على ان يلحق كل من الزوجة وام واكبر اولادها حصتان ولكل ولد من الباقين حصة واحدة اما البنات فنصف حصة ، والمتبنى ما لواحدة من البنات . وميراث النساء يوزع على طريقة اخرى فيقسم بين الاولاد بالتساوي . وفي طبقة الاشراف يحجب الولد الاكبر باقي اخوته والبنين الاصول وراثة وكذلك الحواشي . والمرء يتوفى بدون خلف يصرف قسم من امواله في تشييع جنازته وتعتق عبيده . واذا بقي بعد ذلك شيء من الاموال تقسم على خمس عشائر من عشيرته .

ملكية الاراضي : لا يمكننا ان نجزم بوجود ملكية الاراضي من عدمها في العصور التاريخية الاولى عند اليابان اذ ان تلك الادوار غير معروفة تماماً وكل ما وصلنا عنها لا يشفي غليلاً ولا يقنع المؤرخ المحقق .

كانت الارضون تقسم بين العائلات على عدد افرادها وكانوا في كل ست سنوات يلاحظون القسمة ويدخلون عليها بعض التعديل وذلك بالنظر لما يحدث في العائلات من النقص او زيادة في افرادها ومن يعمر ارضاً عامرة فله الاستحصال على امتياز يتصرف به عفواً وعصياناً من عقبه . وقد اخذت الحكومة من سنة ٧٤٣ تعتبر ذلك الامتياز دائمياً .

وليس لاحد بيع شيء من املاكه غير المنقولة بدون اطلاع موظفي الحكومة على ذلك . وقد اتخذت ذلك الاحتياط محافظة على صغار الزارعين من ان يبيعوا اراضيهم فيسقطون في هاوية الحاجة والفقر . وقد خطر في سنة ٧٥١ بيع المساكن لغرض نفسه الا انه يجري فيما عدا ذلك من غير المنقول (الايبوتك) نوع من الرهن حتى انه اذا مر اجل الدين ولم يوفه المدين اصبح المال المرهون ملكاً للدائن حسب الاصول المذكورة.

القروض : الاقراض بالفائدة تابع لقواعد شديدة الغاية وفي الجملة يجب ان

لا تتجاوز الفائدة رأس المال في مدة شهرين وهذا يعدل [illegible] بالنسبة الى الدين
وهو ٧٥ في [illegible] [illegible] لا يجوز تحويل الفائدة الى رأسمال ولا طلب فائدة زيد
على رأس المال والدين الذي يعجز عن [illegible] من الدين يصبح [illegible] الدائن
حتى [illegible] على [illegible] العقود [illegible]

و[illegible] [illegible] تتعلق [illegible] على الاشخاص [illegible]
الدائن ان يستولي على اموال المدين [illegible] الدين [illegible] عن ذلك [illegible]
[illegible]

[illegible] [illegible] الحيوانات [illegible] واحد [illegible] العبيد
[illegible] لا [illegible] وقد كان [illegible] [illegible] في سيده [illegible]
[illegible] ولا [illegible] في شيء بخلاف غيرهم

الحقوق [illegible] [illegible] [illegible] ذكر من المباحث
[illegible] الحقوق [illegible] والادارية ويدخل في هذا كل ما يتعلق
[illegible] [illegible] [illegible] والرسوم
[illegible]

[illegible]

[illegible] [illegible] في [illegible] الذي [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] الذي [illegible]
[illegible] [illegible] في عشائر [illegible]
[illegible] من [illegible] لكل [illegible] رئيس [illegible] ويعمل على [illegible]
[illegible] عن احد هذه [illegible]
[illegible] [illegible] وكل عضو مسئول عن [illegible]
[illegible] في [illegible] ضريبة الارضين
وقد [illegible] هذه الاصول في الازمنة الاخيرة [illegible] لكل خمسين عائلة رئيس
[illegible] من بينهم

قانون ([illegible]) هو [illegible] لحقوق [illegible] جميعها وقد ادخل عليه في سنة ١٨٦٨
كثير من التعديل .

[illegible]

سنة ١٣٣٦ [illegible] جديدة [illegible]

[illegible]

وهناك بعض الأحكام التي تتعلق بأصول المحاكمة [illegible]

[illegible]

في ظرف عشرين يوماً [illegible]